

بيان لفريق تنسيق السياسات بشأن المفقودين والمخفيين والمحتجزين

مع فقدان واخفاء ما يقدر بنحو 130 ألف شخص، معظمهم على يد السلطات السورية، أضحى قضية المفقودين والمخفيين في سوريا من أكثر القضايا إلحاحاً وصعوبة في البلاد. هذا وقد يتم إهمال معالجة أسباب الفقدان والاختفاء في ظلّ عدم وجود توصيات وأطر موحّدة بشأن السياسات اللازمة لتحقيق تسوية سياسية في المستقبل، مما سيؤدّي إلى آثار تنعكس سلبياً على إرساء دعائم السلام المستدام. لهذا الغرض، وبالشراكة مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، تمّ تشكيل فريق تنسيق السياسات لمفقودي ومخفيي سوريا، والذي يضمّ مجموعة متنوعة من السوريين من بينهم ممثلون عن بعض روابط أسر الضحايا ومنظمات المجتمع المدني ومحامون ونشطاء حقوق الإنسان. يسعى فريق تنسيق السياسات أولاً وقبل كل شيء إلى توحيد الأصوات السورية من خلال أوراق سياسات ذات صلة تُبيّن بشكل أساسي التدابير اللازمة لمعالجة قضية مفقودي ومخفيي سوريا.

قدّم فريق تنسيق السياسات على مدار 18 شهراً الماضية تحليلاً مفصلاً لوضع المفقودين والمخفيين، بما في ذلك الأسباب التشريعية والمؤسسية ذات الصلة، فأرسل تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لسوريا. كما وضع ميثاق مبادئ أخلاقية لجمع بيانات وتوثيق حالات مفقودي سوريا للمنظمات والأفراد العاملين على قضايا الأشخاص المفقودين، واقترح مبادئ دستورية خاصة بالمفقودين والمخفيين لإدراجها في دستور سوريا الجديد. أعدّ الفريق أيضاً أطراً لقانون مستقبلي بشأن المفقودين والمخفيين يركّز على محورية دور أسر الضحايا وضمان حقوقهم، فضلاً عن عمله الحالي على وضع إطار تشريعي متعلق بمسألة المقابر الجماعية.

وُضعت التوصيات ومقترحات السياسات هذه كتدابير تفاعلية واستباقية على حد سواء، وذلك لحماية حقوق عشرات الآلاف من المفقودين والمخفيين والمحتجزين، وحقوق أسرهم، ولمنع التجاوزات المستقبلية التي تؤدي إلى فقدان الأشخاص أو اختفائهم. وفي نهاية المطاف، يجب الاسترشاد بهذه التوصيات والمقترحات عند إجراء أي مفاوضات سياسية، بما في ذلك المحادثات الدستورية الحالية، والتسوية السياسية و/أو الإصلاح القانوني المأمولين في المستقبل.

يحثّ فريق تنسيق السياسات على تعزيز الجهود الرامية للكشف عن مصير آلاف الأشخاص المفقودين والمخفيين في سوريا، والإفراج عن المحتجزين بشكل غير قانوني. يقتضي تحقيق ذلك أن يولي أصحاب المصلحة السوريين والدوليين على حد سواء قضية المفقودين والمخفيين أكبر قدر من الاهتمام، بما في ذلك اعتماد آلية تدعم عملية تحديد مكان المفقودين والتحقيق في ظروف اختفائهم.